مجتمع

الإعصار كونغ ري يخلف ثلاثة قتلى في تايوان

أودى الإعصار كونغ ري بحياة ثلاثة وسبّب إصابة 690 شخصاً، كما خلف أكثر من 10 آلاف حادث في أنحاء تايوان. وذكرت وكالة الأنباء التايوانية، الأحد، أن حالة الوفاة الأولى تعود لسيدة أجنبية (56 سنة) وقعت شجرة على سيارتها، والوفاة الثانية لرجل (48 سنة) سقط عليه عمود كهرباء، وتعود حالة الوفاة الثالثة لعامل مهاجر سقط من على منصة أثناء العمل. وقال مركز عمليات الطوارئ إنه أُبلِغ عن آلاف الوقائع التي تتعلق بحدوث أضرار، وكان سقوط الأشجار في الشوارع هو الأكثر شيوعاً. (أسوشييتد برس)

لاهور المدينة الأكثر تلوثاً في العالم

يستمر سكان مدينة لاهور الباكستانية في المعاناة مع استنشاق الهواء الملوث، إذ تجاوز مؤشر جودة الهواء في عاصمة البنجاب الـ 1000 مجدداً يوم الأحد، لتصبح المدينة الأكثر تلوثاً في العالم، وفقاً لمرصد جودة الهواء السويسري «أي كيو إير». وأدى الدخان الكثيف الذي خيم على المدينة إلى انخفاض الرؤية إلى صفر، وأخفقت حكومة البنجاب في خفض مستويات التلوث. وذكرت قناة جيو الباكستانية أن مستوى الملوثات ارتفع إلى 613، وهو يتجاوز أضعاف المستوى الصحي الذي حددته منظمة الصحة العالمية. (أسوشييتد برس)

القصف يطارد سكان شمال غزة

طالبت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، أمس الأحد، بضرورة وقف الهجمات الإسرائيلية على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وما تبقى من المرافق والبنية التحتية داخل قطاع غزة. ونشر الموقع الرسمي للمنظمة الأممية بياناً طالبت فيه المديرة التنفيذية لـ«يونيسف»، كاثرين راسل، دولة الاحتلال بإجراء «تحقيق فوري» في ملابسات الهجوم الذي طاول أحد موظفي المنظمة، أول من أمس السبت، في مدينة جباليا شمالي قطاع غزة. وقالت راسل، في البيان، إن نهاية الأسبوع الماضي شهدت تصاعداً دامياً في الهجمات على شمالي القطاع، حيث أفادت تقارير بأن 50 طفلاً في جباليا كانوا ضحايا لهذا التصاعد خلال اليومين الماضيين، مشيرة إلى أن جميع سكان شمال غزة، لا سيما الأطفال، يتعرضون لخطر الموت الوشيك، بسبب المرض والمجاعة والقصف المستمر. وأصيبت مديرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» بشمال غزة، فيروز محمود أبو وردة، أول من أمس السبت، على أثر إلقاء قنبلة من طائرة على سيارة تابعة للمنظمة شمالي القطاع. وكانت السيارة على طريق دوار نزلة جباليا، حين استُهدفت من قبل المسيرة الإسرائيلية. ومنذ نحو شهر، يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي تصعيد عدوانه العسكري على مناطق شمالي غزة، وتحديداً في جباليا ومخيمها، حيث يتكرر قصف المدنيين ونسف المنازل، كما يمنع الاحتلال دخول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والمياه والدواء والوقود. (قنا)

يجلسون فوق ركام منزلهم في جباليا (محمود سليم/ الأناضول)

عمالة الأطفال في القطاع الصحي السوري

دمشق ـ **ليث أبي نادر**

كشفت مصادر من القطاع الطبي في العاصمة السورية دمشق عن ارتكاب شركات التعقيم وتنظيف المرافق الصحية انتهاكات قانونية خطرة عبر توظيف أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و14 سنة، متجاهلة الأضرار التي قد تنجم عن هذا العمل على هؤلاء الأطفال، ضاربة بكل المواثيق الإنسانية والحقوقية عرض الحائط. وقالت مصادر حقوقية مطلعة على الملف لـ«العربي الجديد»، إن الأطفال دون الرابعة عشرة من عمرهم يشكلون ما نسبته 80% من الكوادر العاملة في شركات تعقيم وتنظيف المرافق الصحية العامة والخاصة في سورية، وأن هذا التوظيف غير القانوني تنتهجه الشركات لعدة أسباب، أولها هجرة اليد العاملة، وثانيها الأوضاع المادية.

وأوضحت المصادر أن «غالبية الشبان السوريين هاجروا هرباً من الحرب والفقر، وبحثاً عن أجور تضمن لهم ولذويهم عيشاً كريماً في ظل تدني الأجور في البلاد، في حين يقبل هؤلاء الأطفال بأجور لا يمكن أن يقبلها البالغون، إذ لا يتعدى الأجر الشهري للطفل العامل 200 ألف ليرة سورية (13,30 دولاراً أميركياً)، إضافة إلى أن قلة أعداد الكوادر المسجلة في الشركات التي يمتلك معظمها نافذون في الدولة، يساعدهم على التهرب الضريبي». ويرى ناشط حقوقي من دمشق، طلب عدم ذكر اسمه لدواع أمنية؛ أن «هناك تلاعباً بالقوانين بتواطؤ حكومي». موضحاً لـ«العربي الجديد»: «تلزم الفقرة الأولى من المادة 32 لاتفاقية حقوق الطفل التي تعد سورية عضواً فيها، الدول الأعضاء بحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل خطير أو يمثل إعاقة لتعليمه، أو يشكل ضرراً على صحته أو نموه البدني، أو العقلي، أو الاجتماعي، كما تلزمها بفرض عقوبات أو جزاءات أخرى بحق مشغلي الأطفال بغية ضمان إنفاذ هذه المادة بفعالية. لكن اعتبارات كثيرة تقف حائلاً دون تطبيق أحكام هذه المادة في سورية، أولها الفساد الذي يعتري البلاد، والذي يعتبر المسؤول الأول عن مخالفة المواثيق الدولية».

ويشدد الناشط الحقوقي على أن «النظام السوري الحاكم هو المسؤول الأول عن تجاهل المواثيق الإنسانية الدولية، وعلى رأسها ما يتعلق بالطفولة، فهو لا يكترث لها، ويفضل تسيير مصالح المقربين منه، متغافلاً عن النتائج الكارثية التي تحدثها هذه المخالفات. تشغيل الأطفال يؤدي إلى العديد من الأضرار، أولها حرمانهم من حقهم في التعليم، مع تفاقم المخاطر الصحية والنفسية التي قد تصيبهم مباشرة أو بشكل غير مباشر». فيما يرى طبيب مختص في طب الأطفال يعمل بأحد مستشفيات دمشق، وطلب أيضاً إخفاء اسمه لأسباب أمنية؛ أن هذا العمل كغيره من الأعمال يشكل خطراً صحياً على الصحة الجسدية للأطفال، وربما يزيد خطره بسبب طبيعة العمل الذي يفرض وجود هؤلاء الأطفال في المستشفيات والمراكز الصحية، ما يعرضهم للعدوى بأمراض لا حصر لها كون مناعتهم البنيوية ليست مكتملة، إضافة إلى عدم التزام الشركات فعلياً بالأساليب الوقائية والاحترازية الكافية لضمان سلامة الأطفال العاملين لديها، عدا عن نقص الوعي لدى العديد من الأطفال بقواعد السلامة المهنية.

ويقول الطبيب السوري لـ«العربي الجديد»: «لا يكمن الخطر فقط في تعرض الأطفال لمخاطر العدوى، وإنما يكمن في كونهم ناقل لتلك الأمراض المعدية إلى محيطهم، ولزوار المشافي التي يقومون بأعمال التعقيم والتنظيف فيها، وأيضا للكوادر الصحية العاملة فيها، وبالتالي فإن إهمال ملاحقة الموضوع من قبل السلطات الأمنية والصحية يمكن اعتباره إهمالاً متعمداً في ظل تردي الواقع الخدمي في القطاع الصحي، وقلة العلاجات للعديد من الأمراض، ما يهدد بانتشار أنواع عديدة من الأمراض».

ويلفت إلى خطورة دخول هؤلاء الأطفال إلى غرف العمليات لتنظيفها وتعقيمها، سواء عليهم أو على المرضى الذين سيدخلون تلك الغرف فيما بعد، والذي قد يتسبب بإصابات جرثومية أو فيروسية قد تؤدي إلى الوفاة. لا تنحصر المسؤولية في الفاسدين الحكوميين وحدهم، بل تتحملها أيضاً المستشفيات التي تقبل بعمل هؤلاء الأطفال في مرافقها، ما يشكل تواطؤاً على الصحة العامة، كون أنه من المفروض على الإدارات الصحية التي يشكل الأطباء قوامها؛ تدارك مخاطر الأمر، لكنها تتعامل بفساد مكشوف معه بغية الانتفاع المادي عبر تحصيل الرشاوى من شركات التعقيم والتنظيف».

ثغرات قانون العمل

تستغل شركات ثغرات قانون العمل السوري الذي يمنع عمالة الأطفال، لكنه يناقض نفسه ليسمح بعمل الطفل لمدة ست ساعات بموافقة ولي أمره. وقدرت إحصائية أممية نسبة الأطفال السوريين العاملين بنحو 25% من إجمالي العاملين خلال الفترة من عام 2012 إلى نهاية عام 2023، بزيادة قدرها 15% مقارنة بعام 2010.

تحقيق

شتاء غزة

البرد والأمطار يعمّقان مأساة آلاف النازحين

بالتزامن مع كل التحديات المرتبطة بالعدوان الإسرائيلي، ينخر البرد القارس أجساد سكان غزة التي أنهكها النزوح والجوع، وسط نقص كبير في الأغطية والملابس الشتوية، وارتفاع أسعارها

غزة ـ **يحيى اليعقوبي**

يعيش مئات الآلاف النازحين في قطاع غزة حالة متكررة من القلق مع اقتراب فصل الشتاء، فالغالبية تؤويهم خيام ممزقة أو مهترئة، ويعانون تفاقم الأوضاع المأساوية في ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل، وهم يجتهدون لتقوية خيامهم وتغطيتها بـ«النايلون» بهدف حمايتهم من شدة الرياح ومياه الأمطار رغم عدم توفر المواد اللازمة لتقوية الخيام، أو غلاء أسعارها.

ويؤدي التعرض للبرد الشديد إلى انتشار الأمراض الصدرية والتنفسية بين النازحين، بخاصة بين الأطفال وكبار السن، مع نقص حاد في جميع أصناف الأدوية، خاصة المضادات الحيوية وأدوية علاج الأنفلونزا.

على شاطئ بحر مدينة خانيونس، يعيش أبو حسن إعلو في صراع دائم مع أمواج البحر التي بدأت تشكل خطراً على حياة آلاف النازحين المقيمين على شاطئ البحر بسبب عدم وجود مكان في منطقة المواصي المكتظة، وفي الوقت الحالي يستعد إعلاو لمواجهة مياه الأمطار والبحر معاً، وهو يبحث في الوقت نفسه عن مكان للانتقال إلى أطراف المواصي، رغم أنها تعد مناطق تماس مع جيش الاحتلال. ينهمك إعلاو يومياً في إنشاء سواتر ترابية لمواجهة أمواج البحر، ورغم ذلك تأثرت خيمته بالمنخفض الجوي في سبتمبر/ أيلول الماضي، وغرقت بمياه البحر التي جرفت أوتادها الحديدية. يقول لـ «العربي الجديد»: «لا نعرف ماذا سنفعل خلال الشتاء الذي يقترب، سنغرق بكل تأكيد، كما أنه لا يوجد لدينا ملابس شتوية، والبرد على شاطئ البحر يكون شديداً بعد منتصف الليل. أولادي يشعرون بالبرد كل ليلة، لكني لا أملك شيئاً لتدفئتهم».

وأدى طول فترة الحرب، وتعاقب فصلي الشتاء والصيف إلى اهتراء الخيام وتمزقها، لكن استبدال كل تلك الخيام يحتاج إلى توفير عشرات الآلاف من الخيام، ومثلها من الشوادر لحماية النازحين من الأمطار، فضلاً عن توفير مساعدات إنسانية، وملابس شتوية، لكن كل ذلك غير ممكن بسبب إغلاق المعابر.

تعيش آيات حمدان في خيمة من القماش المهترئ المليء بالثقوب والرقع، ما يجعل غرق خيمتها أمراً حتمياً، وهي تتابع أنباء أي منخفض جوي يضرب القطاع، إذ غرقت خيمتها وامتعتها في المنخفض السابق، واستغرقت عدة أيام حتى استطاعت تجفيفها بعد توقف المطر، إذ لا تملك شوادر أو نايلوناً للحماية من الأمطار. تقول حمدان لـ «العربي الجديد»: «جئت إلى مواصي رفح رغم خطورتها بسبب الوضع الصعب على شاطئ بحر خانيونس، بعدما سحبت مياه البحر خيمتنا، حتى إن المياه كادت تبتلع طفلتي الصغيرة. خيمتي مسقوفة بقماش الستائر الخفيفة، وهي مليئة بالرقع، ولا تزيد مساحتها عن ثلاثة أمتار مربعة، ما يجعلها ضعيفة أمام الأمطار وحرارة الشمس، وبسبب وضعنا المأساوي لم أستطع فرش أرضية الخيمة، وبالتالي تلتصق الرمال بأجسادنا وملابسنا وأمتعتنا. الوضع صعب للغاية، وأصيب طفلي بالربو بسبب شدة البرد، ولولا أن أختي قامت بشراء ملابس شتوية مستعملة، ووزعت قطعة على كل واحد من أطفالي الأربعة لواجهنا الشتاء بملابس صيفية». قبل أسبوع واحد، كشفت زوبعة قوية تأثر بها قطاع غزة، واستمرت لثلاثة أيام، جانباً مؤلماً من مأساة النازحين، إذ أوشكت الرياح على اقتلاع الكثير من الخيام، وأدت إلى تكسر أخشاب العشرات منها، كما أثارت الخوف في قلوب الأطفال، إذ ذكرتهم بالأصوات التي تسبق سقوط الصواريخ الإسرائيلية. يقول إبراهيم الطويل الذي يسكن خيمة في منطقة مواصي خانيونس صنعها من الشوادر والأخشاب والقماش لـ «العربي الجديد»: «حمدت الله أن الرياح لم تقتلع خيمتي، فمن شدتها كانت الأخشاب التي تحمل الخيمة تطير لأنه لا يوجد شوادر أو أخشاب كافية كي نستطيع تثبيت الخيمة جيداً، إذ يبلغ سعر قطعة الخشب بطول أربعة أمتار فقط 70 شيكلاً (19 دولاراً)، وقد أذابت حرارة شمس الصيف أخشاب الخيام، كما أن كثرة النزوح وإعادة فك وتركيب الخيام أكثر من مرة أدى إلى تمزقها. تجهيزاتنا لفصل الشتاء هي نفسها تجهيزات بقية الفصول، فلا نملك أي إمكانيات مادية لشراء الخيام، والخيمة الواحدة بات سعرها ألف دولار أو أكثر».

لم تكن حرارة فصل الصيف وطول مدة النزوح، السببين الوحيدين في اهتراء الخيام وتمزقها، إذ سبّبت شظايا صواريخ الاحتلال خلال عشرات المجازر التي ارتكبها في منطقة المواصي، والمصنفة «منطقة إنسانية»، تمزّقَ خيام مئات النازحين أو احتراقها. ومن بينها خيمة أية حسونة التي طاولها قصف إسرائيلي في 9 أغسطس/آب الماضي، واستشهد فيه زوجها عبد الله السوسي (33 سنة) وطفلاها حمزة (4 سنوات) ورغد (سنتان).

نزحت عائلة حسونة من مدينة غزة إلى محافظة رفح مع بدء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، وأمضوا الشتاء الماضي في خيمة بجوار منزل أقارب لهم، واستعانوا بأغطيتهم الشتوية، وفي شهر مايو/أيار الماضي، مع اجتياح الاحتلال لمحافظة رفح، نزحت العائلة إلى منطقة مواصي خانيونس، لكنها تعيش الآن وحيدة من دون زوج ولا أطفال. تقول لـ «العربي الجديد»: «عندما نزحنا لم يكن لدينا مفارش أو أغطية شتوية، وكان زوجي قبل استشهاده يخشى من قدوم فصل الشتاء، ويعبر عن قلقه على أطفالنا. واجهت المنخفض الجوي الأخير بمفردي، وعشت ما كان يخشاه زوجي، لكنه لم يكن موجوداً لمساعدتي على التصدي للبرد، أو حماية الخيمة. تبلل الفراش، ومن حسن حظنا أن الأمطار لم تستمر لفترة طويلة، وقمت بمساعدة الأقارب بوضع نايلون خفيف، وحالياً أبحث عن أغطية، لكن المتوفر في الأسواق أسعاره مرتفعة».

وتشتد البرودة خلال الليل في منطقة المواصي ذات الطبيعة الصحراوية، ما يزيد من معاناة النازحين، وتكون الرياح شديدة، ما يهدد الخيام التي باتت تحتاج في كل يوم تقريباً إلى إعادة تثبيتها وشد أوتادها، كما مزّقت الرياح «النايلون» الذي يغطي بعض الخيام، والذي كان أصحابها يعتمدون عليه في التصدي لأمطار الشتاء، وتجديده مكلف ومرهق، خصوصاً أن الغالبية لا يملكون المال، وليس لديهم أية مصادر دخل.

تعيش المسنة الفلسطينية أم مازن (74 سنة) في خيمة لا تزيد مساحتها عن ثلاثة أمتار مربعة، وهي ترتدي كل ما لديها من ملابس خلال الليل، لكن ذلك لا يشعرها بالدفء الكافي. وتقول لـ«العربي الجديد»: «حالنا ويل، إذ لا نملك تجهيز أنفسنا للشتاء، وما لدينا من أغطية استعرناه من الأقارب. خلال الأمطار الأخيرة غرقت خيمتي، وكوني مريضة وكبيرة في السن فإن حياة الخيام لا تناسبني، وهي جحيم بكل ما للكلمة من معنى، سواء في استعمال دورة المياه، أو إعداد الطعام، ناهيك عن مواجهة الشتاء». ورغم أن النازحين ينتشرون في مناطق واسعة ممتلئة بالخيام من وسط القطاع حتى جنوبه، لكن معاناتهم تبدو واحدة في فصل الشتاء، وهم يتشاركون المأساة نفسها. نزحت الشابة هداية عصمت حسنين مع عائلتها في مايو/أيار الماضي، إلى مدينة دير البلح (وسط)، وقد أصبح لديها دراية باحتياجات كل فصل بعد تجربة العيش في الخيام على مدار 11 شهراً تعاقبت عليها فيها كل فصول السنة. تقول حسنين لـ «العربي الجديد»: «بدأت تغطية نفسي بحرامين من شدة البرد لأن الخيمة لا تحمي من أي شيء، والمشكلة أنني لا أملك غير هذين الحرامين، في حين أننا عائلة كبيرة مكونة من ست فتيات وأبي وأمي وأخي وأولاد أخي الشهيد، وبسبب الضيق نملأ مساحة الخيمة أثناء النوم، وعند بابها ينام أخي، ونمشي فوقه تقريباً عندما نريد الخروج. بسبب ارتفاع أسعار الأغطية يصعب على العائلة شراء عدد كاف لكل الأفراد، ولأننا عائلة كبيرة يعتبر توفير الأغطية معاناة إضافية».

ونتيجة تجربة العائلة السابقة في الخيمة خلال فصل الشتاء الماضي، اشترت كمية من النايلون، ثم لم تغرق الخيمة خلال سقوط الأمطار، لكن حسنين وعائلتها يدركون أن «الخيمة لا تؤوي»، وتقول: «هذه الجملة التي يعرفها الجميع طالما أنهم نازحون، فستظل تشعر بالبرد مهما فعلت. رغم أنني كنت أحب الشتاء، وأعد نفسي كائناً شتوياً، لكن الأمر تغير خلال أشهر النزوح، وأصبح الشتاء يمثل المعاناة، فما دمت نازحاً لا يمكن أن يكون الشتاء جيداً».

1000
سعر الخيمة الجديدة بالدولار الأميركي في قطاع غزة الذي لا يملكُ غالبية سكانه أيّ مصادر دخل.

غرقت الأمطار المئات من خيام النازحين في غزة (محمود بسام/ الأناضول)

تعليم لبنان... الحرب تهدد العام الدراسي الجديد

قلب العدوان الإسرائيلي الوضع التعليمي في لبنان رأساً على عقب، مع ما يرافقه من نزوح طاول الجنوب والضاحية الجنوبية والبقاع والجبل

بيروت ـ **زهير هواري**

تبدأ المدارس الرسمية في لبنان العام الدراسي الجديد اليوم الاثنين، لكن هذا العام الدراسي لا يشبه أي عام سبقه، رغم ما مرّ على لبنان من حروب وكوارث وأوبئة انعكست على العملية التعليمية، فالتلاميذ لا يعرفون أين سيدرسون، والمعلمون لا يعلمون بأيّ مدارس سيلتحقون، ووفق أيّ برنامج دراسي، والمعلمون المتعاقدون لا فكرة لديهم عن بدلات الساعات. وشهدت الفترة الأخيرة إعلان أكثر من موعد لفتح المدارس، لكن لم يتم الالتزام بأي منها نتيجة الحرب التي نتج عنها تدمير عشرات القرى وأحياء المدن، ومصرع وإصابة آلاف الأشخاص. ومن المعروف أن المدارس الخاصة عادة ما تبدأ الدراسة قبل نظيرتها الرسمية، ونادراً ما جرى الانطلاق معاً، ويكمن السبب في المشكلات المتراكمة في القطاع العام، والتي لا تجد حلولاً ناجعة لأسباب متداخلة.

وترافق تصاعد وتيرة القصف مع بداية العام الدراسي في شهري سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/تشرين الأول، وتزامن مع نزوح أعداد كبيرة من المواطنين من بيوتهم وقراهم ومدنهم حاملين الحد الأدنى من ضرورات الحياة. باتت الأزمة التعليمية في صميم الكارثة التي أصابت لبنان بأسره، وطاولت أبناء النازحين الذين نجوا من الموت، واستقروا في مدارس المناطق غير المستهدفة، والتي أصبحت مراكز إيواء تعج بالنازحين من دون حد أدنى من التجهيزات مثل الفرش والبطانيات وتجهيزات الطبخ والمياه. ولم يقتصر الأمر على المدارس اللبنانية، الرسمية والخاصة، بل شملت المدارس التابعة لوكالة «أونروا» بعد أن ضمتها إسرائيل إلى قائمة الاستهداف والإخلاء، خصوصاً في مخيمات صور الثلاثة، البص والرشيدية والبرج الشمالي، وبعض التجمعات الفلسطينية القريبة من المدينة، إلى جانب مدارس مخيمات برج البراجنة وصبرا وشاتيلا، والتي تصلها شظايا القصف الذي يستهدفها أو يستهدف ضاحية بيروت الجنوبية. ووقعت وزارة التربية في أزمة كبيرة بعد أن ألقى عليها عبء تدبير المقاعد لمئات آلوف التلاميذ الذين غادروا مناطق دراستهم، والملاجئ لمئات آلوف النازحين، وكان عليها أن تجري «مقاصة» بين هذه وتلك، خصوصاً أن اختيار المدارس للإيواء أملته ظروف لا علاقة لها بالتعليم، وإنما كونها في مناطق يعتقد أنها آمنة.

كان على الوزارة أن تعيد احتساب ما تبقى لديها من مدارس، وتتصرف على هذا الأساس. ولكن هذا جزء من المشكلة، وتكررت الاجتماعات في وزارة التربية والتعليم العالي، وحضرها الوزير وكبار الموظفين وممثلون عن مؤسسات التعليم في القطاع الخاص لتدبير الحلول، ولو كانت ترقيعية، فالمدارس الخاصة عليها أن تؤمن الرواتب والأجور لمعلميها كي ينتظم دوامها، ولذا يجب عليها أن تتقاضى الأقساط من الأهالي، بينما الآلاف منهم فقدوا موارد عيشهم وممتلكاتهم، وباتوا ينتظرون وجبة طعام من المنظمات المحلية والأممية، ومن ثم لا يستطيعون دفع ما درجوا على دفعه سنوياً. فابتكر المعنيون معادلة قوامها ألا تتقاضى الإدارات المدرسية الخاصة أكثر من 30% من قيمة القسط السنوي عن العام الماضي. وتعاطى المجتمعون مع وقائع صادمة بعد ثبوت أن استعمال المدارس كمراكز إيواء يشمل أيضاً مدارس خاصة، وإن كان عددها أقل، وقررت الوزارة عدم إفراغ أي مدرسة من النازحين، بينما معظم المدارس الخاصة التي لم يطاولها قرار الإيواء ذات خبرة في التعليم من بعد، ما يعني أن طلابها لن يخسروا فرصتهم على نحو كامل، لكن تبقى مشكلات العائلات التي غادرت لبنان، أو تعيش في مكان لا تستطيع فيه العيش على نحو عادي، مثل المناطق المستهدفة بالقصف.

ويتمثل الوجه الآخر للمشكلة في العلاقة التي تربط الوزارة بالهيئات النقابية للمعلمين، فإلى جانب التنقلات الاضطرارية التي طاولت الوف المعلمين، هناك مسألة الرواتب والتقديمات، والعام الماضي ذهب القسم الأكبر منه في إضرابات وامتناع عن التوجه إلى المدارس نتيجة الانهيار المالي. ولما كانت موازنة الوزارة عاجزة عن تعويض هؤلاء، فقد أعلنوا أنهم لن يعاودوا التعليم قبل تأمين مقومات عيش كافية عبر مبلغ مالي يتقاضونه بالدولار الأميركي، ودارت مفاوضات انتهت بتقديمات حصلت عليها الوزارة من بعض الدول والهيئات الأممية. فكان الحل الذي جرى اعتماده لتقليص نتائج الفارق بين مدة بدء التعليم في القطاعين يعتمد على تخفيض البرامج المقررة وإلغاء امتحانات الشهادة المتوسطة وتسهيل امتحانات الثانوية العامة، ما أدى إلى تراجع علمي ملحوظ. وتبدو هذه المعضلة على وشك التجدد، مضافاً إليها المسألة الأمنية التي تضغط على الجميع، على المعلمين الذين إما غادروا بيوتهم وقراهم ثم مدارسهم، وإمّا المدارس التي باتت مراكز إيواء، وعليها مراجعة الوزارة للحصول على أماكن تدريس شاغرة، كما طاولت أيضاً التلاميذ الذين يخشى ذووهم إرسالهم إلى المدارس خشية التعرض للخطر.

وجرى خلال الاجتماعات التي عقدت بين الروابط النقابية ووزير التربية تأكيد بدء الدراسة في موعدها، علماً أن البعض اقترح التأجيل إلى مطلع العام المقبل ريثما تكون الأمور قد انجلت بخصوص الوضعين السياسي والأمني، واستند هؤلاء إلى أن المنهج الدراسي لم يعد كبيراً بالقياس إلى ما كان عليه، ويمكن إنجازه خلال مدة لا تزيد عن 150 يوماً، كما عارض البعض التعليم الحضوري نظراً إلى مخاطره في ظل وجود حلول بديلة. تمّ تأكيد أن العام الدراسي سينطلق من خمسين مدرسة رسمية مزودة بالتجهيزات لتستفيد منها المدارس والتلاميذ في منازلهم بصورة متزامنة، أو في المدارس المقفلة بسبب العدوان التي تتمتع بالإمكانات البشرية لمتابعة تأمين التعليم من بُعد. وأكد الوزير عباس الحلبي أن «لدى الوزارة نحو 310 مدارس رسمية في مختلف المناطق، وهي غير مشغولة بالإيواء، وتتركز الجهود على توزيع التلاميذ عليها بمعدل ثلاثة أيام في الأسبوع لكل مجموعة»، كاشفاً عن الحاجة إلى نحو 169 مدرسة خاصة في كل المناطق، وأنه يمكن اعتماد التعليم من بُعد بحسب أوضاع التلاميذ. وتقرر اعتماد 350 مدرسة رسمية آمنة وضعت ضمن مجموعتين ودوامين، تتولى الأولى التدريس أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء، والثانية في أيام الخميس والجمعة والسبت، على أن يكون عدد الحصص اليومي 7 حصص. وتتعاون الوزارة ومدارسها الرسمية مع 169 مدرسة خاصة حتى الآن، ضمن مجموعة واحدة، ولـ 5 حصص يومية في دوام بعد الظهر.

لكنظ عشرات المدارس بالنازحين اللبنانيين (فرانس برس)

تتشابه مأساة مئات آلاف النازحين في غزة خلال فصل الشتاء

يؤدي التعرض للبرد إلى انتشار الأمراض الصدرية بين النازحين

غياب النساء عن مجلس المستشارين في المغرب... مسار طويل نحو المناصفة

واجه غياب تمثيل النساء عن أجهزة مجلس المستشارين في البرلمان المغربي انتقادات كثيرة اعتبرت أنه يناقض التوجهات العامة والاختيارات الإستراتيجية للمملكة ومكتسبات النساء في مجال حقوق الإنسان

الرباط ـ **عادل نجدي**

خلّف غياب المستشارات عن هياكل مجلس الغرفة الثانية في البرلمان المغربي غضباً كبيراً في صفوف الحركة النسائية التي اعتبرت هذا الغياب ضرباً لمبدأ التمثيل النسائي. وبدا لافتاً حجم الغضب بعدما خلت التشكيلة الجديدة إلا من منصب واحد لامرأة شغلته نائبة البرلماني التي انتخبت رئيسة للجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة.

وتقول رئيسة «فيدرالية رابطة حقوق النساء» غير حكومية، سميرة موحيا، لـ«العربي الجديد»، إن «غياب المستشارات عن مكتب مجلس المستشارين والرئاسة اللجان الدائمة ومختلف أجهزته عند تجديد هياكله، أمر غير معقول وغير مقبول من مؤسسة يفترض أن تعمل لتطوير المساواة والمناصفة، وتدفع بهما كي يصبحا ممارسة وسلوكاً سياسياً، وأن تحرص على خلق الإطار القانوني والعملي لتفعيل المقتضيات الحقوقية والدستورية في المناصفة وتكافؤ الفرص، وتدفع نحو تغيير العقليات والصور النمطية».

وتعتبر موحيا أن تغييب مجلس المستشارين تمثيل النساء في أجهزته يناقض التوجهات العامة والاختيارات الإستراتيجية للمملكة ومكتسبات الحقوق الإنسانية للنساء. وتضيف: «كان يفترض أن يطوّر مجلس المستشارين التمثيل النسائي في أجهزته ويفرض المساواة ويغير العقول سواء من خلال التشريعات أو مراقبة الحكومة. ومن خلال عدم تفعيله مبدأ المناصفة، وهو حق دستوري من شأنه ضمان تمثيل النساء في مختلف أجهزته، يخرق مجلس المستشارين في شكل واضح المادتين 16 و89 من النظام الداخلي الذي ينص على ترشيح الفرق البرلمانية نساءً لتحمل المسؤولية داخل البرلمان».

وينص دستور عام 2011 على أن الرجل والمرأة يتمتعان على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. كما تدعو الاتفاقات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب إلى تنفيذ الأمر ذاته. وقد استحدثت الدولة لهذه الغاية هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. وتقول رئيسة جمعية «التحدي للمساواة والمواطنة»، بشرى عبده، لـ«العربي الجديد»، إن «التصويت الذي حصل في مجلس المستشارين يمثل سلوكاً شاذاً ومرفوضاً مقارنة بالتقدم الذي تحقق في بلدنا على مستوى المشاركة السياسية للمرأة المغربية، والمكتسبات التي نتجت من نضالات الحركات النسائية، وكرّسها الدستور. لم يحترم مجلس المستشارين قاعدة التمثيل النسائي في مختلف هياكله وفق ما أوردت النصوص الدستورية والمادة 16 في النظام الداخلي للمجلس». وتوضح أن «أكثر من 90% ممن حصلوا على تزكيات من أحزابهم في مجلس المستشارين كانوا من الذكور، ما يعني أن حضور المرأة في المؤسسة الدستورية الغرفة الثانية والمؤسسة الرابعة على مستوى الهرم المؤسساتي الوطني هو 10% فقط. والبحث بعمق في هذا السلوك يظهر أن القانون التنظيمي لمجلس المستشارين لا يسمح بتمثيل يجسد مبدأ المناصفة، فكيف الحال بالنسبة إلى المساواة الكاملة التي ينص عليها الدستور؟ يجب أن تتجه الأنظار إلى تعديل هذا التشريع المجحف في حق المرأة المغربية، وتحسين حضورها السياسي في مواقع القرار».

وترى عبده أن «الإسار طويل لتحقيق التغيير نحو المناصفة، ويجب أن ينطلق من قوانين وتشريعات تجسّد المناصفة، وتسمح بتولي المرأة مناصب القرار العمومي، والعمل يومياً لتغيير عقلية ذكورية سائدة داخل المجتمع. ينادي سياسيون بتنفيذ المبادئ الكبرى للدستور، لكنهم يفشلون في كل امتحان يهدف إلى تجسيد هذه المبادئ».

وتؤكد على «ضرورة التفعيل الدائم والسليم والإلزامي للمبدأ الدستوري الخاص بالمناصفة في مجلس المستشارين، وفي علاقته بكل مكوناته. عدم ترشيح الفرق البرلمانية مستشارات لمناصب أجهزة المجلس وصمة عار في جبين المجلس، وبات هناك ضرورة لاعتماد نصوص صريحة وواضحة وملزمة للتمثيل السياسي للنساء، وتعزيز وجودهن في مواقع القرار مناصفة مع الرجال، وفي رئاسة ونيابة الغرف، ورئاسة اللجان، وإعطاء الأولوية اللازمة للتشريعات، ومراقبة تطبيق الحقوق الإنسانية للنساء».

ورغم نص الفصل 19 من دستور عام 2011 على المساواة، إلا أنه بعد نحو 13 سنة من إقرار المناصفة، ورغم كل الزخم الذي حققه تمثيل المرأة في مؤسسات وهيئات التداول واتخاذ القرار، لا تزال مجموعة من التحديات تعترض تطبيق هذا المبدأ.

وتشتكي منظمات حقوق النساء من تأخر تشكيل هيئة «المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز» تنفيذاً للدستور، والذي يكلفها تنفيذ مهمات مراقبة احترام الحقوق والحريات، ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس، والحرص على تحقيق المناصفة بين الرجل والمرأة، رغم أن القانون المنظم لعمل هذه الهيئة صدر في عام 2017.

ينص الدستور المغربي لعام 2011 على المساواة بين الرجل والمرأة

تعترض مجموعة من التحديات تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين

تظاهرة نسائية في الرباط (جلال مرشدي/ الأناضول)

مسلمة اميركية ترفع علم فلسطين (جوزف بريزيوسو/فرانس برس)

مسلمو أميركا
التصويت لمن يوقف حرب غزة

قبل ساعات من بدء السباق الانتخابي في الولايات المتحدة، كشف استطلاع رأي أجراه مجلس العلاقات الإسلامية الأميركية «كير»، عن «انقسام» في صفوف الناخبين المسلمين بشأن المرشحين الرئيسيين، وأن عدداً كبيراً من الناخبين غير الراضين عن موقف المرشحين دونالد ترامب وكامالا هاريس المؤيد للحرب على غزة، يتطلعون إلى خيارات أخرى.
ووفقاً لنتائج الاستطلاع، فإن 29,4% يعتزمون التصويت لصالح هاريس، ما يجعلها قريبة من مرشحة حزب «الخضر» جيل ستاين، وهي «منتقدة شرسة» للحرب على غزة، وحصلت على دعم 29,1% من عينة الاستطلاع، فيما يخطط 11,2% من المسلمين الأميركيين للتصويت لترامب.
وولاية ميشيغن إحدى أهم الولايات التي تحدد اسم الساكن الجديد للبيت الأبيض، ووفقاً لمكتب الإحصاء الأميركي، فإن «عرب ميشيغن» يشكلون واحدة من أكبر الجاليات العربية في البلاد، وإن كانوا لم يحسموا بعد أمرهم مع كامالا هاريس، فإنهم حددوا ثلاث نقاط رئيسة لترامب إذا أراد أصواتهم، وهي التصريح بأنه يريد وقف إطلاق النار الفوري في غزة، وأنه يدعم حل الدولتين، وأنه لا يوجد حظر للمسلمين من دخول الولايات المتحدة.
ويخشى كلا المعسكرين الديمقراطي والجمهوري أن تذهب جهودهم نحو استمالة عرب ومسلمي الولايات المتحدة هباء، وأن يتعرضا إلى تصويت عقابي اعتراضاً على موقف الحزبين ومرشحيهما من الأوضاع في الشرق الأوسط عموماً، والحرب على غزة خصوصاً.

(قنا)

مسيرة في واشنطن (جلال غونيش/الأناضول)

مسيرة في بوسطن (جوزف بريزيوسو/فرانس برس)

من التصويت المبكر في ديربورن (بيل بوجيلانو/Getty)

لا يدعم غالبية مسلمي ميشيغن ترامب ولا هاريس (بيل بوجيلانو/Getty)

اميركي من اصل فلسطيني خلال وقفة في نيويورك (سلجوف اكار/الأناضول)

تصاعدت الانتقادات للدعم العسكري الاميركي لإسرائيل (سلجوف اكار/الأناضول)